ميثاق ريو دي جانيرو 1947 واثره على سياسة الولايات المتحدة الامريكية

د. زمن حسن كريدي

كلية الآداب/ جامعة ذي قار

The Charter of Rio de Janeiro 1947 and its impact on the policy of the United States of America

Dr. Zaman Hasan Kridi

College of Arts\ University of Dhi Qar

Abstract

Became US policy after the second world war 1939-1945 in front of benefits relate identifying her doctrine strategy as a state of Super in the international system, and this strategic thinking work on the delayed political to the right now, but this does not mean that it does not have a vision of a narrow about some international crisis that hit the world during the cold war, which payment policy US to surround itself a series of treaties and alliances defense of economic activity mutual between other countries, in order to ensure continuity of maintaining its international as of the largest polarity international in the world of the Second World War side by side with the Soviet Union, split the world to polar bi become necessary and follow the many of the political means task for sizing role of the Soviet and face what is known tide Communist a matter who initiated by the United States the US immediately after the war's end.

key words: Rio de Janeiro, US policy, alliances and alliances, Charter of Mutual Assistance between the Americas, Latin American countries

الملخص:

اصبحت السياسة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية 1939–1945 امام استحقاقات تتعلق بتحديد عقيدتها الاستراتيجية بوصفها دولة عظمى في النظام الدولي، وهذا التفكير الاستراتيجي عمل على تأخير انهيارها السياسي الى الوقت الحالي، لكن هذا لا يعني الى انها لا تمتلك رؤية ضيقة حيال بعض الازمات الدولية التي عصفت بالعالم اثناء الحرب الباردة، الامر الذي دفع بالسياسة الامريكية الى احاطة نفسها بسلسلة من المعاهدات والاحلاف الدفاعية ذات النشاط الاقتصادي المتبادل بينها وبين الدول الاخرى، لكي تضمن استمرارية المحافظة على مكانتها الدولية بوصفها من اكبر الاقطاب الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية جنباً الى جنب مع الاتحاد السوفيتي، وبانشطار العالم الى قطبية ثنائية اصبح من الضروري عليها ان تتبع العديد من الوسائل السياسية المهمة من اجل تحجيم الدور السوفيتي ومواجهة ما يعرف بالمد الشيوعي وهو الامر الذي شرعت به الولايات المتحدة الامريكية مباشرة بعد انتهاء الحرب.

الكلمات المفتاحية: ريو دي جانيرو، السياسة الامريكية، الاحلاف والتكتلات، ميثاق المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية، دول امريكا اللاتينية.

المقدمة

ان الصراع الامريكي السوفيتي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يقتصر على الجانب العسكري والتكنولوجي فيما يتعلق بسباق التسلح او ما يتعلق بأنشاء المنظمات الدولية ذات الطابع الاقتصادي الذي نتج بدوره تكوين نظامين كبيرين كانا السائدين طيلة مرحلة الحرب الباردة هما النظامين الرأسمالي والاشتراكي، وقد تمكن النظامين من التغلغل بصورة او بأخرى الى جميع الدول اقتصادياً سواء من خلال الاستثمارات الاقتصادية او من خلال التجارة الدولية او من خلال اقامة المشاريع والمنظمات الاقتصادية، بل ان كلا الطرفين لجأ الى انشاء والاحلاف والتكتلات السياسية والعسكرية من خلال المعاهدات والمواثيق الدولية التي عززت من قوة القطبين الكبيرين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كانت الولايات المتحدة الامريكية القطب الاول الذي لجأ مباشرة بعد انتهاء الحرب الى احاطة نفسها بأحلاف عسكرية مكنتها من توثيق علاقاتها السياسية مع الدول الامريكية الاخرى في قارة امريكيا الجنوبية، بل ان سياستها هذه لم تكن سياسة حديثة وانما انتهجتها منذ القرن التاسع عشر، حيث كانت دول امريكا اللاتينية محط اهتمام للإدارة الامريكية، الامر الذي دفعها الى انتهاج سياسة العزلة مع القارة الاوربية واصدار رؤسائها المبادئ التي تستند على عدم تدخل دول القارة الاوربية في شؤون الامريكيتين، لتضمن بذلك الولايات المتحدة الامريكية هيمنتها على هذه الدول سياسياً واقتصادياً من خلال ربطها بسلسلة من الاحلاف والتكتلات والمواثيق السياسية، ولعل مؤتمر ريو دي جانيرو Charter of Rio de Janeiro المنعقد عام 1947 احد اهم هذه المواثيق، والذي اصبح قاعدة اساسية للسياسة الامريكية في الحرب الباردة.

المحور الاول: سياسة الولايات المتحدة تجاه دول امريكا اللاتينية حتى 1947

سعت الولايات المتحدة الامريكية الى ايجاد تعاون وثيق بينها وبين الدول الامريكية الاخرى منذ القرن التاسع عشر، وقد اختلفت الاهداف والنوايا الامريكية خلف هذه المساعي، فالولايات المتحدة اتخذت زمام المبادرة من خلال حروب الاستقلال التي خاضتها دول امريكيا الجنوبية ضد مستعمريها من البرتغاليين والاسبان، فأرادت الولايات المتحدة الامريكية ان تحقق التعاون الامريكي اذ استمرت المؤتمرات الامريكية منذ ذلك الحين فتطورت معها فكرة التعاون الامريكي[1].

عمدت الولايات المتحدة الامريكية الى بسط نفوذها على دول القارة الامريكية ولعل مبدأ مونرو Monroe Doctrine الشهير الذي اعلن بموجبه على ان امريكا للأمريكيين، الا ان حقيقة الامر كانت امريكا للولايات المتحدة الامريكية، اذ تمكنت الولايات المتحدة من تجميع الدول الامريكية نحو ما يعرف بالتعاون الامريكي[2]، وبذلك اصبحت القارة الامريكية بمثابة مجال حيوي الى الولايات المتحدة الامريكية، فلا تسمح بموجبه لاوروبا في التدخل فيها، بالمقابل تبقى الولايات المتحدة بعيدة عن التدخل في صراعات اوروبا، فساعدت هذه العزلة الولايات المتحدة على بناء اقتصادها مستفيدة من موارد دول امريكا اللاتينية[3]. وخول مبدأ مونرو الولايات المتحدة الامريكية حق التدخل العسكري في شؤون دول امريكا اللاتينية من اجل المحافظة على الامن والنظام فيها، وكانت اولى الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية بهذا الصدد شراء اقليم الاسكا من روسيا القيصرية وفق معاهدة الثلاثون من آذار 1867، ثم جاءت الخطوة الثانية فتمثلت في انشاء الولايات المتحدة ما يسمى بمنظمة الدول الامريكية American States Organization والتي ضمت جميع الدول الامريكية، وكان هدف الولايات المتحدة من ذلك الهيمنة على جميع القارة الامريكية، ففي عام 1881 دعا جميس بلين James Blaine وزير خارجية الولايات المتحدة ثمان عشرة دولة امريكية لحضور مؤتمر يعقد في واشنطن في العام التالي لمناقشة التدابير الخاصة لمنع الحرب بين الدول الامريكية، وتشجيع العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة ودول امريكيا اللاتينية، الا ان هذه الدعوة تأجلت الى عام 1889، الا ان دول امريكيا اللاتينية ابدت تحفظها على خطة الولايات المتحدة اذ شعرت برغبة الاخيرة في السيطرة والتسلط عليها، لذلك لم يسفر المؤتمر الا عن انشاء مكتب الجمهوريات الامريكية Republics of American Office والذي تم تغيير اسمه الى الاتحاد الامريكي Pan American Union عام 1910 وكان مقره في واشنطن، ويتكون من الدبلوماسيين لهذه الجمهوريات في العاصمة الامريكية، وكان من اهم اختصاصاته توطيد العلاقات الاقتصادية بين الدول الاعضاء[4].

حققت الولايات المتحدة الامريكية انتصاراً كبيراً لسياتها تجاه دول امريكيا اللاتينية بعد تصديق هذه الدول على مبدأ مونرو في المؤتمر الامريكي الرابع في بيونس ايرس عام 1910، وذلك باعتبار هذا المبدأ عاملاً لإقرار السلام الدولي في القارة، ثم اضيفت عليه صبغة دولية بموافقة عصبة الامم League of Nations عليه في مادتها الرابعة والخمسين بوصفه اساساً للتفاهم الاقليمي[5]، اعتبر

(1) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، 7، الكويت، 1987، ص11.
(2)المصدر نفسه، ص28.
(3) رؤوف عباس، الولايات المتحدة الامريكية من العزلة الة الهيمنة، مجلة الهلال، كانون الاول 1992، ص1.
(4) عمر عبد العزيز عمر، التاريخ الاوربي والامريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، السويس، 2000، ص351.
(5) احمد مصطفى العمله، المأزق الامريكي في بنما، مجلة السياسة الدولية، العدد98، القاهرة، تشرين الاول 1989، ص212.

هذا الاعتراف الدولي بمبدأ مونرو بمثابة نوع من الوصاية بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية على دول امريكا اللاتينية[1]، اذ رأى المسؤولون في الادارة الامريكية ان القارة بكاملها اصبحت تحت نفوذ الولايات المتحدة، الا ان هذا الامر قد سبب في استياء بعض دول امريكا اللاتينية، لذلك حاولت الولايات المتحدة ان تستخدم سياسة تصالحية مع هذه الدول لتحقيق نواياها من خلال العمل على سحب قواتها من بعض دول امريكا اللاتينية مثل انسحاب قواتها من كوبا عام 1922، وعقد اتفاقية مع المكسيك عام 1923 لضمان اعتراف حقوق الملكية الأمريكية فيها، لكن لم يكن القصد من هذه السياسة التخلي عن المصالح الوطنية للولايات المتحدة، لذلك ابقت قواتها في دول اخرى من القارة الامريكية[2].

اعتمدت قوة الولايات المتحدة الامريكية على الثروة الوطنية وتعتمد الاخيرة على الناتج الاقتصادي للدولة، وبدوره يؤثر معدل النمو الاقتصادي للدولة في قدرتها على ممارسة التأثير في العلاقات الدولية، ويشكل التطور الاقتصادي مردوداً هاماً للأمن القومي والقدرة العسكرية والمنافع العامة، كما يساهم في توفير فرص العمل والاستثمار الذي يساعد الافراد، لذلك لا يعد النمو الاقتصادي مهما في بناء دولة متماسكة، بل انه يساهم في توفير عناصر القوة التي تسمح لها في المساهمة في تنظيم السياسة الدولية[3]، لذلك ان الولايات المتحدة الامريكية تنظر دائماً الى دول امريكا اللاتينية باعتبارها مجالاً فسيحاً لاستثماراتها الاقتصادية، اذ حرصت ان تصبح هذه الدول تابعة اقتصادياً لها وقد ساعدها على تحقيق هذه الغاية عجز النخب الحاكمة في هذه الدول على احداث تنمية حقيقية لها، مما اتاح للولايات المتحدة السيطرة والتحكم في معظم اقتصاد بلدان القارة، ترى الولايات المتحدة الامريكية ان تدخلها في شؤون دول امريكا اللاتينية تعتبر مسؤولية امنية للولايات المتحدة، بل لتأكيد دورها التنموي في هذه القارة[4].

اعلن الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt[5] اثناء الحرب العالمية الثانية عن سياسة حسن الجوار لتحسين وضع علاقات الولايات المتحدة مع هذه الدول، اذ استهدفت سياسته الى اقامة جبهة دفاعية امام التهديدات الخارجية التي من الممكن ان تتعرض لها الولايات المتحدة الامريكية، وقد عزز سياسته هذه من خلال تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية وسحب قوات بلده من دول امريكا الوسطى التي تدخلت مسبقاً في الحروب الاهلية التي نشبت في الهندوراس والسلفادور وغواتيمالا[6].

تحدث ليو بوسفولسكي Leo Posvolski كبير مخططي وزارة الخارجية الامريكية في التاسع عشر من تشرين الاول 1940 عن مرحلة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ابدى رأيه بضرورة الهيمنة الامريكية على العالم، وان الولايات المتحدة لا يجب ان تكتفي بالنصف الغربي من العالم بوصفها منطقة نفوذ، بل كان من رأيه ان على الولايات المتحدة ان تخوض الحرب من اجل كسب المزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي، وقد اندفعت الادارة الامريكية بعد الحرب الى العالم الخارجي بفضل ما حازت عليه من مكانة اقتصادية واستراتيجية استثنائية، لاسيما امام تراجع القوى الكبرى، فانطلقت السياسة الامريكية لملء الفراغ الذي خلفته هذه القوى[7].

---

(1)Mark T. Gilderhus and others, The Third Century U.S.- Latin American Relations since 1889, Pr.2, Rowman & Littlefield, New York, P.58.

(2)Joseph Smith, The United State and America of Latin: The History of America Diplomatic, Routledge, New York, P.85.

(3) مارك امستيوز، قواعد اللعبة، ترجمة ونشر دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2010، ص119.

(4) رضا محمد هلال، السياسة الامريكية تجاه امريكا اللاتينية: ملامح التغير والاستمرار، مجلة السياسة الدولية، العدد105، القاهرة، تشرين الاول 2002، ص195.

(5) **فرانكلين ديلانو روزفلت:** الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الامريكية، ولد في الثلاثين من كانون الثاني عام 1882 بمدينة نيويورك، ودرس الادب بجامعة هارفرد والقانون بجامعة كولومبيا Colombia University، انضم الى الحزب الديموقراطي عام 1910، رشح لرئاسة الجمهورية عام 1920 لكنه فشل، عين حاكماً لولاية نيويورك 1929-1933، انتخب رئيساً للولايات المتحدة عام 1932 وتولى الرئاسة لاربع مدد رئاسية، اصلح اقتصاد بلاده وانقذها من الركود الاقتصادي، ودخل الحرب العالمية الثانية، توفي في السنة الاولى من ولايته الرابعة على اثر نزيف دماغي فدفن بهايدبارك Haedbarck في الثاني عشر من نيسان عام 1945. ينظر:
Wilson D. Miscambil, From Roosevelt to Truman: Potsdam, Hiroshima, and the Cod War, Pr.1, Cambridge University Press, New York, 2007, PP.34-87.

(6) ميلود العطري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج خضر- باتنة/ الجزائر، كلية الحقوق، 2008، ص94.

(7) نصار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013، ص180.

اثبتت الحرب العالمية الثانية ان كل اشكال العنف بما فيها الحروب المدمرة مباحة في المجتمع الدولي، وهذا يعني الصراع من اجل القوة والذي يماثل الصراع من اجل البقاء، وبالقوة فقط يمكن بلوغ اهداف السياسة الخارجية القوة والتي تعني القدرة على البقاء وفرض الارادة علة الاخرين واملاء الشروط علة من لا يملك القوة، والحصول على تنازلات ممن لديه قوة اقل[1]، لكن كشفت التقديرات الحقيقية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجود وسائل اخرى تخدم المصالح الدولية من غير اللجوء الى استخدام القوة بصورة مباشرة، ولعل من بين اهم هذه الوسائل اللجوء الى انشاء احلاف وتكتلات دولية، ان التطبيق الفعال لهذا النظام يلغي احتمالات استخدام القوة والعنف المسلح في العلاقات الدولية، لان مجرد التهديد باستخدام قوة المجتمع الدولي ضد اية دولة تفكر في القيام بالعدوان سيدفعها لتحجم عن التورط في مخاطرات تعرف بشكل مسبق بانها ستكون الخاسرة من ورائها[2].

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية بفضل قوتها التي خرجت بها بعد انتهاء الحرب ان تصنع عالماً يتوافق ورؤيتها للعلاقات الدولية، اذ ورثت مع نهاية الحرب التزامات استراتيجية كبيرة ومتشعبة استطاعت النهوض بها بفعل نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري الذي اضحى اكثر قوة وتماسك من ذي قبل[3].

لذلك بدأت الولايات المتحدة بالبحث عن الحلول والطرق والوسائل التي تبعد نظامها السياسي والاقتصادي عن اصابته بالأزمات وبهذا سعت الولايات المتحدة الى تنظيم تجارتها الدولية على قواعد واسس جديدة، وقد أثارت هذه التطورات السيئة قلقاً شديداً لدى بعض كبار المسؤولين في الحكومة الامريكية، لاسيما لدى وزير خارجيتها جورج مارشال ومساعديه دين اتشيسون Dean Acheson[2] ووليم كلايتون William Clayton، وكان من رأيهم ان مساعدات امريكا الاقتصادية يجب ان لا تقتصر على اليونان وتركيا وغيرها من الدول التي تجد نفسها مهددة بشكل مباشر او غير مباشر من الشيوعية الدولية، وانما يجب ان تعتمد وبصورة مكثفة الى دول غرب اوروبا لإنقاذها من الانهيار الاقتصادي[4].

المحور الثاني: اعلان ميثاق ريو 1947

ان الاعتماد الدول بعد الحرب العالمية الثانية على انشاء منظمة دولية تحقق السلام والامن الدوليين، والتعاون بين الشرق والغرب في اطار العمل المتفق عليه في الامم المتحدة United Nations[5]، جعل موضوع حساس مثل الامن القومي لهذه الدول مخاطرة لا يصح التورط فيها، لذلك برزت فكرة الاحزاب والاحلاف العسكرية وترتيبات الامن القومي بوصفه بديلاً اكثر فاعلية للأطراف التي تكون اعضاء في مثل هكذا احلاف[6].

(1) نيقولا كريتور، الجذور الفكرية للهيمنة الامريكية، ترجمة فاروق سعد الدين، صحيفة البيان، الامارات المتحدة، العدد 152، الثاني والعشرين من تشرين الثاني 2002، ص6.

(2) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص294.

(3) نصار الربيعي، المصدر السابق، ص503.

(2) **دين اتشيسون:** (1893 – 1971)، دبلوماسي امريكي ولد من اب بريطاني وام كندية، تلقى دراسته في القانون في جامعة يال في عام 1933، شغل منصب مساعد وزير المال الفدرالي، اشترك في عام 1944 في مؤتمر بريتون وودوز. للمزيد من التفاصيل. ينظر: عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج 4، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1994، ص58.

(4) رغد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اوربا الغربية في عهد الرئيس هاري اس. ترومان 1945-1952، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الاداب، 2005، ص65-66.

(5) تخلل سير احداث الحرب العالمية الثانية اقامة عدة مؤتمرات دولية اجراها الحلفاء في مراحل مختلفة من الحرب ناقشت العديد من القضايا المهمة كان من بينها ضرورة ترتيب عالم ما بعد الحرب من خلال انشاء منظمة دولية تعمل على حفظ الامن والسلام الدوليين وتحقق نظام امن جماعي، وقد نوقشت هذه الفقرة في مؤتمر كيوبيكQuebec Conference، الاول في السابع عشر من اب 1943 من اجل تنظيم العلاقات الدولية بين الدول وحل خلافاتها بالطرق السلمية ومراعاة سيادة واستقلال الشعوب المحبة للسلام، تم تأسيس هيئة الامم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، نتيجة التوجهات الدولية التي عملت على دعم نظام الامن الجماعي بأقصى ما يمكن توفيره من امكانيات دولية، وظهر ذلك واضحاً من خلال جلسات مؤتمر سان فرانسيسكو San Francesco Conference، الذي تم انعقاده في السادس والعشرين من حزيران 1945، والذي اكد على ان النظام الجماعي يجب ان يثبت وجوده ويحقق الاهداف المعلقة عليه من خلال اقامة منظمة عالمية تستخدم القوة في دعم السلام الدولي. ينظر: كلارك ايشلبرغ، الامم المتحدة في ربع قرن، تعريب عباس العمر، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، د.ت، ص11.

(6) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص343.

عززت العلاقات المتبادلة المتنامية بين الولايات المتحدة الامريكية والاقتصاد السياسي العالمي على رسم السياسة الخارجية لها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية قد قررت بعد انتهاء الحرب عدم العودة الى سياسة العزلة التقليدية التي ارتبطت بها منذ مبدأ مونرو، لتتولى المسؤولية من اجل الدفاع عن العالم الغربي والوقوف امام المد الشيوعي(1).

تميزت سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية في عهد الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman(2)، بتوجه جديد يحدد معالم السياسة الخارجية الامريكية وكان هذا التوجه قائماً على تدخل الولايات المتحدة بشؤون الدولية العالمية، اذ اعلن الرئيس ترومان على ان سياسة بلده تقوم على دعم الشعوب الحرة التي تقاوم الاستعباد والخضوع للقوى التي تلجأ السلاح او ممارسة الضغوط الخارجية على هذه الدول(3).

استمرت المؤتمرات الامريكية التي عملت على تطوير فكرة التعاون الامريكي الذي تبنته الولايات المتحدة حتى اعلان المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية الذي انعقد في المكسيك عام 1945 والذي انتهى بوضع وثيقة شابلتبك Chapultepec Document، اذ اعتبرت المادة الثامنة من هذه الوثيقة بمثابة النواة التي انبثق منها ميثاق ريو دي جانيرو او ما يعرف بميثاق المساعدة المتبادلة بين الدول الامريكية The Inter– American Treaty of Reciprocal Assistance، لاسيما وان الدول المصادقة على هذا الميثاق هي الدول ذاتها في منظمة الدول الامريكية، اذ كانت كلاً من: الارجنتين، باربادوس، بوليفيا، البرازيل، التشيلي، كوبا، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومنيكان، الاكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، بارغواي، البيرو، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الامريكية، اورغواي، وفنزويلا(4).

يعد ميثاق اول المواثيق ومعاهدات الامن المتبادل التي ظهرت في نطاق الكتلة الغربية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، اذ صيغت العديد من المواثيق الامنية بعده على غراره، وقد وقع هذا الميثاق في ريو دي جانيرو في البرازيل في الثاني من ايلول عام 1947، اثناء مؤتمر الدول الامريكية الخاص ببحث وسائل تدعيم السلام في القارة الامريكية(5).

جاء في ديباجة هذا الميثاق على ان الهدف من ابرامها تحقيق السلم لكل الدول الامريكية عن طريق تقديم المساعدة الضرورية لاية دولة من الدول الموقعة على هذا الميثاق في حال تعرضها الى اعتداء خارجي، كما اعلنت الدول الاعضاء عن نبذها وادانتها للحرب بوصفه اداة للسياسة القومية، كما تعدت بالامتناع عن استخدام القوة او التهديد في علاقاتها الدولية تناغماً مع مبادئ الامم المتحدة، اذ نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية في ميثاق الامم المتحدة على ان "**يمتنع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة او على اي وجه اخر يتفق ومقاصد الامم المتحدة**"(6).

تعهدت الدول الاعضاء ايضاً على اتباع الوسائل السلمية لتسوية خلافاتها وذلك في نطاق التدابير والاجراءات المنصوص عليها في نظام جامعة الدول الامريكية، وفي حال اخفاق هذه الدول في حال حدوث نزاعات معينة وعدم تحقيق السلم او هذه

(1) نسرين محمد نمر عواد، السياسة الخارجية الامريكية تجاخ اوربا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006، ص89.

(2)**هاري اس. ترومان:** الرئيس الثلاثون للولايات المتحدة الامريكية، ولد في ولاية ميسوري في الثامن من اذار عام 1884، أصبح عضواً في الحزب الديمقراطي ثم عضواً في مجلس الشيوخ عام 1934، انتخب نائباً للرئيس روزفلت عام 1944، ثم رئيساً للحكومة بعد وفاة روزفلت Roosevelt عام 1945، ترك اثراً مهماً في رسم سياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية إبان الحرب الباردة، توفي في السادس والعشرين من كانون الاول عام 1972. للمزيد من التفاصيل ينظر:

William E. Leuchtenburg, President Harry S. Truman's Office Files 1945-1953, Vol.1., Political File, University Publication of America, Highway, 1989.

(3) عادل الصفتي، سياسة القوة من مبدأ ترومان الى عقيدة بوش، جريدة الاتحاد، الامارات العربية المتحدة، العدد 5، الثالث من آب 2007.

(4) محمد عزيز شكري، التكتلات والاحلاف الدولية في عصر الوفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد38، القاهرة، تشرين الاول 1974، ص11.

(5) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص344.

(6) نقلاً عن: معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت، ص 33.

الاجراءات او تعجز عن الوصول الى نتائج مرضية فأنها تحيل نزاعاتها الى الامم المتحدة لحسمها بالقرارات المناسبة، وذلك استناداً على ما جاء في المادة الثانية من هذا الميثاق[1].

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على اعتبار اي اعتداء يقع على احدها اعتداء يقع على الكل، ويوجب التدخل الجماعي لوضع حد له تنفيذاً لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس الفردي والجماعي وفق ما نصت عليه الامم المتحدة، اذ نصت الفقرة الحادية والخمسون من ميثاق الامم المتحدة على ان ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينتقص الحق الطبيعي لأية دولة في الدفاع عن نفسها في حال الاعتداء عليها، على ان "**يتخذ مجلس الامن التدابير والوسائل اللازمة لحفظ الامن والسلم الدولي**"[2]، كما على الدول الاعضاء في ميثاق ريو ان تبلغ عن التدابير التي تتخذها من اجل حق الدفاع عن النفس، على ان تبلغ تلك الدول مجلس الامن حول هذه التدابير فوراً، كما يجب ان لا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس من الحق فيما يتخذه من اعمال يراها ضرورية من اجل حفظ الامن والسلم الدوليين[3]، وعلى الرغم من ان اعضاء ميثاق ريو قد الزموا مجلس الامن وفق صلاحياته بحفظ الامن والسلم الدوليين، الا ان المتطلع بمهام مجلس الامن يعلم مدى الصعوبة الكامنة التي تقف امام مجلس الامن لإتمام هذا الامر وفق المعطيات الدولية، مما يعني هلامية تنفيذ التدابير التي من الممكن ان يتخذها مجلس الامن في حال الاعتداء على احد الدول الاعضاء الموقعة على ميثاق ريو[4].

الزمت الدول الاعضاء في ميثاق ريو نفسها بأن تتخذ هيأة التشاور في النظام الامريكي Organ of Consulation of American System[5] ما يلزم من اجراءات في حال هوجمت احدى الدول الموقعة على ميثاق ريو او مجموعة من الدول، اذ يمكن لأية دولة متعاقدة ان تقرر التدابير الفورية التي يمكن ان تتخذها وفاءً منها لالتزامها هذا وانطلاقاً من مبدأ التضامن القاري، كما على هيأة التشاور ان تجتمع بدون ابطاء للاتفاق على الاجراءات ذات الطابع الجماعي الموجب اتخاذها، ووفق ذلك فأنه يمكن للدولة الاقوى من الدول الامريكية الاسراع بالتدخل باسم الدفاع عن الدولة التي تعرضت للعدوان وفق رؤية الدولة المتدخلة[6].

يتضح مما تقدم ان هذا النص في ميثاق ريو قد اطلق يد الولايات المتحدة الامريكية للتدخل في شؤون الدول الامريكية الاخرى المصادقة على هذا الميثاق، على اعتبارها الدولة الاقوى عسكريا واقتصادياً وسياسياً وتشكل اهم قطب عالمي في مرحلة الحرب الباردة، ولعل خير دليل على ذلك ما حصل لاحقاً في الحرب الاهلية في الدومينكان علم 1965، اذ تدخلت الولايات المتحدة الامريكية على اعتبار ان هذه الحرب تشكل مصدر خطر وتهديداً لنفوذها في داخل الدومينكان.

ومن بين الامور التي اتفق عليها الدول الاعضاء في ميثاق ريو على ان المشاركة في مسؤولية تنفيذ هذه التدابير الجماعية لمقاومة العدوان والانتهاء بهذا الامر الى مجلس الامن التابع الى الامم المتحدة، وفي حال اخفاق مجلس الامن في اتخاذ اجراءات لمجابهة تهديد ظاهر للسلام او خرقه او مجابهة عمل عدواني بسبب الافتقار الى اجماع الدول الخمس الدائمة العضوية فيه، فأن للجمعية العامة ان تتولى المسألة خلال اربع وعشرين ساعة في دورة خاصة او طارئة توصي باتخاذ اجراءات جماعية تتضمن في حال اختراق السلام او ارتكاب عمل عدواني او استخدام القوات المسلحة[7]، لكن على الدول الاعضاء في ميثاق ريو ان تصوت على احالة

(1) F.R.U.S, 1947, Vol.8, The American Republics, United States Government Printing Office, Washington, 1972, Memorandum of Telephone Conversation by Mr. J. K. Havemeyer of the International Resources Division, Washington, 8 December, 1947, P.161.

(2)Documents Congress, The Charter of The United Nation: Hearings Before The Committee on Foreign Relations United states Senate Seventy- Ninth, Committee on Foreign Relations, Washington, 1945, P.11.

(3) الطاهر بوساحية، تدخل حلف شمال الاطلسي في كوسوفا، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 40، 2001، ص40-42.

(4) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المصدر السابق، ص29.

(5) للمزيد من التفاصيل حول اللجان والنشاطات التي تقوم بها هيأة التشاور الامريكية. ينظر ملحق رقم (1) من هذا البحث، ص15.

(6) المصدر نفسه، ص30.

(7)كلارك ايشلبرغ، المصدر السابق، ص20.

النزاع الى الامم المتحدة بموافقة الثلثين مع استبعاد الاطراف المتنازعة، كما من الاجراءات والتدابير التي نص عليها الميثاق في حال معاقبة المعتدين[1]:

1- استدعاء رؤساء البعثات الدبلوماسية.
2- قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة التي يبدر منها العدوان.
3- قطع العلاقات الاقتصادية اما قطعاً كلياً او جزئياً.
4- قطع الاتصالات الهاتفية والبرقية والمواصلات البحرية والبرية.
5- استخدام القوة المسلحة.

على الرغم من هذه الامور الا ان الميثاق لم يلزم الدول الموقعة عليه بالمشاركة في التدابير العسكرية الجماعية، بل اخضع المشاركة لموافقة هذه الدول وكان القصد من ذلك اقناع مجلس الشيوخ الامريكي بالتصديق على هذا الميثاق، لانه كان من المتوقع رفض المجلس للتصديق عليه اذا تبين ان الولايات المتحدة الامريكية ستتورط عسكرياً بصورة فعلية في حال تم التصويت بأغلبية الثلثين على ضرورة التدخل العسكري[2].

حددت المادة التاسعة من الميثاق التصرفات التي تشكل عدواناً بأنها:

1- الاعتداء العسكري الذي يقع من دولة ضد اخرى دون ان يكون مسبوقاً بوقوع استفزازات عدائية من جانب الدولة المستهدفة بهذا الاعتداء.
2- عبور حدود احدى الدول وغزوها من قبل دولة اخرى.
3- غزو احد الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الفعلية لإحدى هذه الدول الامريكية.

صادق مجلس الشيوخ الامريكي على الميثاق في الثامن من كانون الاول 1947 اما رئيس الولايات المتحدة ترومان فقد صادق على الميثاق في الثاني عشر من كانون الاول[3]، وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ في الثلاثين من كانون الاول اذ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية في التاسع من كانون الاول 1948 عن مصادقة اثنان وستون دولة على هذا الميثاق[4]، واعتبر هذا الميثاق الاساس في سلسة المواثيق والمعاهدات المتبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى، اذ اعلنت بموجبه الادارة الامريكية عن رغبتها في تعزيز السلام والامن الدوليين وتقوية العلاقات الدولية مع دول امريكيا اللاتينية، واجراء التسوية السلمية من اجل حل الخلافات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الموقعة على هذا الميثاق.

المحور الثالث: اهداف ميثاق ريو واثره على السياسة الامريكية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية دخل العالم صراع المعسكرين الامريكي السوفيتي، وكانت منطقة دول امريكا اللاتينية كبقية دول العالم بؤرة استقطاب من المعسكرين، لذا عملت الولايات المتحدة الامريكية على محاصرة واحتواء المد الشيوعي في القارة الامريكية[5].

ادركت هاتان القوتان ان السيطرة الاقتصادية على مناطق معينة من العالم توفر جانباً من مستلزمات الامن القومي لهما، لذا كان من الصعوبة ابعاد كل منهما عن هذه المناطق الاستراتيجية او تلك، بسبب الحرص المتبادل على الوجود المتقابل بينهما[6]، اذ ان

(1) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص344.
(2) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المصدر السابق، ص29.
(3) F.R.U.S, 1947, Vol.8, The American Republics, United States Government Printing Office, Washington, 1972, Memorandum of Telephone Conversation by Mr. J. K. Havemeyer of the International Resources Division, Washington, 8 December, 1947, P.161.
(4)Fernando M. Ros, The Inter- American Treaty of Reciprocal Assistance is it Collapsed?, Thesis Master, Canadian Forces College CSC 28, Canada, 2008, P.65.
(5) ميلود العطري، المصدر السابق، ص94.
(6) طارق محمد الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2012، ص21.

واقع ما بعد الحرب العالمية الثانية قد احدث فراغاً من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية لدول اوروبا الغربية، وقد نظرت الادارة الامريكية الى هذا الفراغ بقلق كبير، لان الاتحاد السوفيتي بدأت قوته بظهور من خلال بسط نفوذه على دول اوروبا الشرقية في الوقت الذي كانت فيه العلاقات الامريكية السوفيتية تمر في خلافات وتباينات في وجهات النظر[1].

كانت اوروبا الشرقية قد اصبحت في نهاية عام 1945 خاضعة للاتحاد السوفيتي، اذ عمد الاتحاد السوفيتي الى خلق سلسلة من الدول التي تؤمن بالفكر البلشفي، من خلال وجود نقاط استراتيجية ومنافذ الى وسط اوروبا، فضلاً عن الموارد الطبيعية والطاقة البشرية التي كانت تضمها هذه الدول مما منح الاتحاد السوفيتي قوة كبيرة[2].

في حين بدت اوروبا الغربية مهملة من الناحية السياسية، فقد قامت في معظم دول اوروبا الغربية حكومات اتحاد وطني وذلك بمشاركة اليمين واليسار من الشيوعيين، وقد برزت امام اوروبا مهمات مباشرة وذلك لإعادة بناء الديمقراطية وتسوية العلاقات مع المستعمرات القديمة وتجديد البناء الاقتصادي[3]، لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية قد الغت بعد انتهاء الحرب قانون الاعارة والتأجير Lend & Lease Act[4]، الذي اعلنته مسبقاً في الحادي عشر كم اذار 1941 كمحاولة منها في انقاذ حلفائها خاصة بريطانيا في الحرب، اذ اصدر الرئيس ترومان في آب عام 1945 قانوناً ينهي كل تعاقد او اتفاقية تجارية جرى ابرامها وفقاً لهذا القانون، وقد اعلنت الحكومة الاميركية ان الاموال المتبقية من رصيد هذا القانون يبلغ ثلاثة مليار دولار واجبرت الحكومات المتحالفة بأنه يتوجب عليها اذا ارادت استعمال الاموال وصرف الاعتمادات المرصودة لها على وفق قانون الاعارة والتأجير، ان تدفع من حين تبليغها المذكرة الامريكية بهذا الشأن نقداً ثمن ما تشتريه من بضائع امريكية، ولما كانت معظم الدول المتحالفة لا تملك المبالغ الكافية من الاموال لشراء السلع الامريكية، فهذا يعني ان السلع الامريكية لن تجد من يتمكن من شرائها، لذلك اعلن ترومان ان الولايات المتحدة مستعدة لرصد اعتمادات مالية بصفة قروض يجري اقراضها وفقاً لاتفاقية جديدة تعقد بين الولايات المتحدة والدولة المقترضة[5].

ان السياسة الخارجية للرئيس الامريكي هاري ترومان 1945–1953 اتسمت بتشدده تجاه الاتحاد السوفيتي، مما دفعه الى تبني سياسات مهمة منها اقامة الاحلاف والتكتلات العسكرية لصالح الولايات المتحدة الامريكية[6]، ولعل هذه الاحداث دفعت بالولايات المتحدة الامريكية ان تبدأ بسلسلة هذه الاحلاف من القارة الامريكية، فكانت الاهداف من انعقاد ميثاق ريو دي جانيرو متعددة منها ما يتعلق بما تمخض عن الحرب العالمية الثانية وكمية الخطر الذي قد تتعرض له دول امريكا اللاتينية في حال تعرضها الى احداث مشابهة، ومنها ما يتعلق بمصالح الدول الموقعة على هذا الميثاق والتي اوجدت اهداف مشتركة فيما بينها وفق السياق الدولي، فضلاً عن تضارب مصالح بعض الدول الاخرى التي اوجدت بهذا الميثاق حلاً لصراعاتها المتصاعدة، لذلك اعتبر الزام المساعدة المتبادلة والدفاع المشترك بين الجمهوريات الموقعة عليه اساساً لتنفيذ سياسة السلام والامن الدوليين التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة، كما جاء في بنود ميثاق ريو الاعتراف بحماية الحقوق والحريات لشعوب الدول الاعضاء وتحقيق الديمقراطية فيها لتحقق بذلك العدالة والامن الدوليين[7].

(1) نصار الربيعي، المصدر السابق، ص271.
(2) ناهدة ابراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الامريكي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص189.
(3) رغد فيصل عبد الوهاب، المصدر السابق، ص277.
(4) **الإعارة والتأجير:** قانون أمريكي تم استنانه في الحادي عشر من آذار 1941، بعد مصادقة مجلس الشيوخ عليه في الثامن من آذار بأغلبية 60 صوت ضد 31 صوت، ومصادقة مجلس النواب عليه في الحادي عشر من آذار بأغلبية 317 صوت مقابل 71 صوت، ويقضي هذا القانون بوضع جميع إمكانيات الولايات المتحدة تحت خدمة وإدامة وتقوية مجهودها الحربي، للدول التي يجد الرئيس الأمريكي بأن أمر الدفاع عنها أمرا حيوي ومهم للدفاع عن الولايات المتحدة، ويكون من حق الرئيس الأمريكي أن يختار حق الدفع عن هذه المساعدات أو إعادة الدفع بنفس الطريقة، تعد اتفاقية الإعارة والتأجير الرئيسة مع بريطانيا أهم هذه الاتفاقيات, على اعتبار أن الغرض الرئيس من صدور المرسوم هو تقديم المساعدة لبريطانيا التي كانت المستفيد الأول منه. وبهذا القانون اخترقت الولايات المتحدة بصورة رسمية مبدأ العزلة التي التزمت بها بعد الحرب العالمية الأولى. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، 2006، ص89.
(5) رغد فيصل عبد الوهاب، المصدر السابق، ص58.
(6) سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2017، ص311.
(7)Fernando M. Ros, Op. Cit., PP. 64-65.

تناولت المادة السادسة من ميثاق ريو حالة تعرض اقليم او سيادة او استقلال اي دولة من الدول الامريكية للخطر، بسبب عدوان لا يصل الى حد الهجوم المسلح او بسبب نزاع من خارج القارة الامريكية او من داخلها نتيجة حدث يهدد السلام فيها، فنصت المادة على ان تجتمع هيأة التشاور الامريكية للاتفاق على التدابير الواجب اتباعها لمساعدة الدولة المعتدى عليها، او اتخاذ التدابير اللازمة للدفاع عن السلم والامن الدوليين، وقد حددت المادة الثامنة من الميثاق هذه التدابير التي تمت الاشارة لها مسبقاً[1].

كان الهدف من اقامة هذا الميثاق حماية القارة الامريكية بما تضم من دول امريكا اللاتينية وحتى الدول الواقعة في قارة امريكا الشمالية بما في ذلك كندا من قبل الولايات المتحدة الامريكية، اذ نص الميثاق في حالة وقوع هجوم مسلح ضمن اقليم الدول الامريكية فأنها جميعاً تشكل جزءاً من اقليم للولايات المتحدة الامريكية[2].

ان ميثاق ريو اكتمل فيما بعد بمعاهدة بوغوتا Treaty of Bogota[3] في الثلاثين من نيسان عام 1948، اذ اعتبرت هيأة التشاور الامريكية الجهاز التنفيذي لهذه المعاهدة، فضلاً عن اقامة مجلس ادارة اتحاد كمركي بين الدول المصادقة على ميثاق ريو ويتكون من ممثل عن كل دولة تعينه بصفة سفير، كما يمكن للدول الاعضاء ان تعين ممثل دبلوماسي عنها لدى حكومة الدولة التي بها مقر المجلس، وينتخب رئيساً ونائباً للرئيس لمدة سنة غير قابلة للتجديد، فضلاً عن انشاء مجلس الدفاع للدول الامريكية ومقره في واشنطن، والذي كان من المفترض ان يرتبط بالجمعية العامة للمنظمة دون وضوح في العلاقة بينه وبين هيأة التشاور الامريكية، لم يكن لميثاق ريو قوة عسكرية تابعة له كما هو الحال في بقية الاحلاف والمواثيق ذات الطابع الدفاعي، بل كان مجرر مبرراً لابراز الدولة الاقوى فيه اي الولايات المتحدة الامريكية[4].

كان للعوامل السياسية تأثير كبير على العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما بعد ظهور اختلال كبير في ميزان القوى وظهور نظام ثنائي القوى، اذ تراجعت الدول العظمى مثل (بريطانيا، فرنسا، المانيا وايطاليا) نتيجة ما لحق بها من ويلات الحرب، فحاولت هذه الدول ان تنهض بواقعها الاقتصادي محاولة منها لإعادة ما فقدته من مكانة في المحفل الدولي، لذلك حاولت الافادة من الاتفاقيات التجارية والمالية مع القوى العالمية التي برزت الى الوجود وهي كلٌ من (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي)، فاعتبر ميثاق ريو من المحفزات السياسية المهمة لدى الولايات المتحدة الامريكية لتبنيها سلسلة من الاحلاف الدفاعية والاقتصادية المتبادلة فيما بعد، ومن ثم انضواءها فيما بعد في حلف شمال الاطلسي North Atlantic Treaty Organization الذي اطلق عليه بحلف الناتو NATO [5]، لذلك رأت الادارة الامريكية من الضرورة انشاء حلف عسكري يقف بوجه التحديات التي تخوضها تجاه الاتحاد السوفيتي، فعمدت الادارة الامريكية الى انشاء ما يسمى بحلف الناتو ارتبط ظهوره بمستوى التفكير والإدراك الاوربي والامريكي على حد سواء لمظاهر الخطر الامني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفيتي الى قوة عسكرية واقتصادية[6].

(1) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المصدر السابق، ص29.

(2)John C. Derier, The Organization of American States and The Hemisphere Crisis, Harper & Row, New York, P. 46.

(3) **مؤتمر بوغوتا:** المؤتمر التاسع للدول الامريكية واعتبر مكملاً لميثاق ريو وبموجبه تأسيس منظمة الدول الامريكية، وميثاق الدول الامريكية للضمانات الاجتماعية، وقد اعتمدت هذه المعاهدة من قبل الامم المتحدة في العام ذاته. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان، المجلد الثاني، الوثائق الاسلامية والاقليمية، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 196.

(4) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، المصدر السابق، ص29.

(5) **حلف شمال الاطلسي:** كانت المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الامريكي والسوفيتي، بمثابة امتداد وتوسيع لاطار معاهدة بروكسل التي وقعتها كل من بلجيكيا ولوكسمبورغ وهولندا وبريطانيا وفرنسا في السابع عشر من اذار 1948، لاسيما بعد ازدياد النفوذ السوفيتي في اوربا، والذي تحول الى خطر يهدد الدول الاوربية الغربية، وقد شجعت الولايات المتحدة الامريكية هذه المعاهدة بعد دخولها كعضواً فيها، واستقر الرأي بعد اجتماع وزراء خارجية دول هذه المعاهدة على تطويرها الى تحالف اوسع، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسي لحلف شمال الاطلسي، وبعد مداولات استمرت قرابة العام، تمكنت اللجنة الدائمة لهذا الميثاق في بروكسل الاحتفال بأنشائه واظهاره الى حيز الوجود في مدينة واشنطون في الرابع من نيسان 1949، ومنذ ذلك الوقت عرف حلف الشمال الاطلسي بالاسم المختصر ناتو. للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو: دراسة حالة) 1989-2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، 2012، ص56.

(6) نصار الربيعي، المصدر السابق، ص271-272.

كان الصراع الامريكي السوفيتي يرمي الى المحافظة على النظام الاقتصادي العالمي، الا ان تحديات الحرب الباردة وضعت ضغطاً اقتصادياً كبيراً جداً على الاتحاد السوفيتي وحلفائه، وفي النهاية لم يتمكن الاتحاد السوفيتي من توليد الثروة الضرورية لدعم التنافس لها مع الولايات المتحدة الامريكية[1].

الخاتمة

بعد اكتمال البحث بصورته النهائية توصل الباحث الى جملة من القضايا المهمة التي رافقت الصراع الامريكي السوفيتي في الجانب السياسي والاقتصادي خلال مرحلة الحرب الباردة، والذي تولد عنه:

1- شكلت دول امريكا اللاتينية بل دول القارتين الامريكيتين مجال حيوي بالنسبة الى سياسة الولايات المتحدة الامريكية منذ استقلالها، لذلك حاولت الادارة الامريكية ربط هذه الدول بالعديد من المؤتمرات الدولية التي تمخضت عنها معاهدات ثنائية وجماعية والمواثيق التي تضمن استمرار الافضلية السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة فيها.

2- اعتبرت سلسلة الاحلاف والمواثيق من الاطر السياسية المهمة للقطبين الثنائيين بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولعل ميثاق ريو دي جانيرو خير دليل على ذلك على الرغم من ان هذه المدينة قد شهدت مؤتمرات ومواثيق عديدة بين الولايات المتحدة ودول امريكا اللاتينية، كما ان هذا الميثاق لم يكن الاخير الذي يحمل الاسم ذاته.

3- على الرغم من ان دول امريكا اللاتينية كانت بمنأى عن انتشار المد الشيوعي الا ان الرؤية الامريكية اقتضت بربط هذه الدول بميثاق دولي يضمن لها تحجيم الدور السوفيتي في المنطقة.

4- عد هذا الميثاق المؤسس الاول لسياسة الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية على وجه العموم، والقاعدة الاساسية التي انطلق منها مبدأ الرئيس ترومان حيال القارة الاوربية على وجه الخصوص.

5- جاء ميثاق ريو متوافقاً مع مبادئ الامم المتحدة حتى تضمن الولايات المتحدة الامريكية استمراريته وديمومته، بل حتى يحضِ بقبول من قبل المجتمع الدولي لان اغلب بنوده كانت الدول الاعضاء في الامم المتحدة قد صادقت عليها مسبقاً.

(1) مارتن ل. بيريبوم، التجارة والاقتصاد كقوة في العلاقات الخارجية الامريكية، مجلة اجندة السياسة الخارجية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية، المجلد 11، العدد الاول، نيسان 2006، ص36.

الملاحق

ملحق رقم (1) مخطط توضيحي لمؤسسات مؤتمر ريو[1]

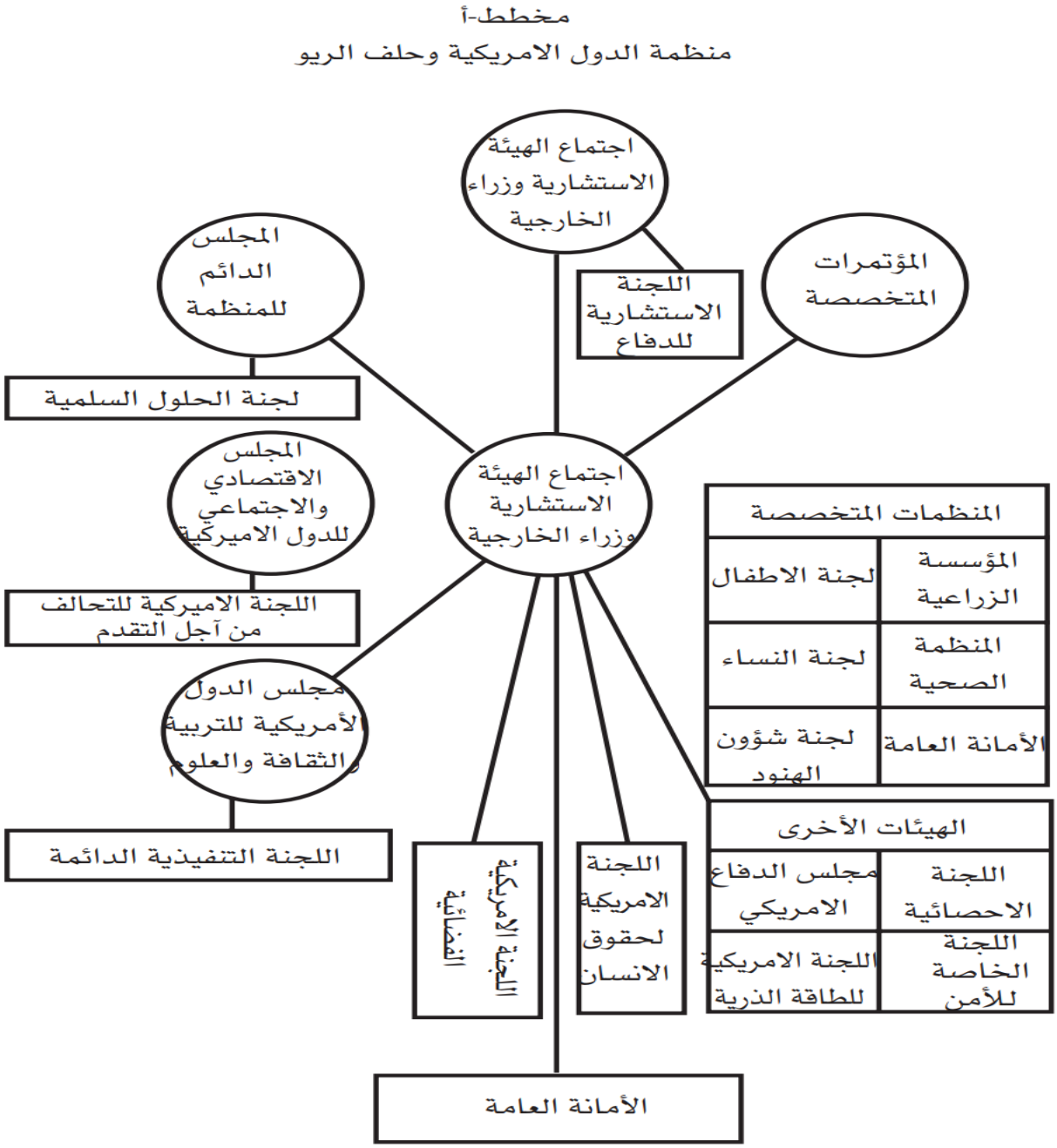

(1) يوضح المخطط اهم التشكيلات التابعة لمؤتمر ريو، ومهام هيأة التشاور الامريكية التي انشأت بموجب هذا المؤتمر، وعمل المنظمات التابعة لها علماً ان هذه التشكيلات قد طورت وفق معاهدة بوغوتا بعد عام من انعقاد مؤتمر ريو. المخطط نقلاً عن محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، 7، الكويت، 1987، ص30.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق المنشورة

1- Documents Congress, The Charter of The United Nation: Hearings Before The Committee on Foreign Relations United states Senate Seventy- Ninth, Committee on Foreign Relations, Washington, 1945.

2- F.R.U.S, 1947, Vol.8, The American Republics, United States Government Printing Office, Washington, 1972.

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- رغد فيصل عبد الوهاب، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه اوروبا الغربية في عهد الرئيس هاري اس. ترومان 1945-1952، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الاداب، 2005.

2- طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الاطلسي في استقرار دول البلقان (كوسوفو: دراسة حالة) 1989-2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، 2012.

3- عبد الرزاق حمزة عبد الله، مرسوم الاعارة والتأجير الامريكي في سنوات الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الاداب، 2006.

4- ميلود العطري، السياسة الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الحاج خضر- باتنة/ الجزائر، كلية الحقوق، 2008.

5- نسرين محمد نمر عواد، السياسة الخارجية الامريكية تجاخ اوروبا الغربية: دراسة في استمرارية حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2006.

6- Fernando M. Ros, The Inter- American Treaty of Reciprocal Assistance is it Collapsed?, Thesis Master, Canadian Forces College CSC 28, Canada, 2008.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة

1- اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

2- رؤوف عباس، الولايات المتحدة الامريكية من العزلة الة الهيمنة، مجلة الهلال، كانون الاول 1992.

3- سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2017.

4- طارق محمد الطائي، العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2012.

5- عمر عبد العزيز عمر، التاريخ الاوربي والامريكي الحديث، دار المعرفة الجامعية، السويس، 2000.

6- كلارك ايشلبرغ، الامم المتحدة في ربع قرن، تعريب عباس العمر، منشورات دار الافاق الجديدة، بيروت، د.ت.

7- مارك امستيوز، قواعد اللعبة، ترجمة ونشر دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2010.

8- محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان، المجلد الثاني، الوثائق الاسلامية والاقليمية، دار الشروق، القاهرة، 2003.

9- محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، 7، الكويت، 1987.

10- معمر فيصل خولي، الامم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.

11- ناهدة ابراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الامريكي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998.

12- نصار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2013.

رابعاً: الكتب الاجنبية

1- John C. Derier, The Organization of American States and The Hemisphere Crisis, Harper & Row, New York.

2- Joseph Smith, The United State and America of Latin: The History of America Diplomatic, Routledge, New York.

3- Mark T. Gilderhus and others, The Third Century U.S.- Latin American Relations since 1889, Pr.2, Rowman & Littlefield, New York.

4- William E. Leuchtenburg, President Harry S. Truman's Office Files 1945-1953, Vol.[1]., Political File, University Publication of America, Highway, 1989.

5- Wilson D. Miscambil, From Roosevelt to Truman: Potsdam, Hiroshima, and the Cod War, Pr.[1], Cambridge University Press, New York, 2007.

اخامساً: البحوث المنشورة العربية والأجنبية

1- احمد مصطفى العمله، المأزق الامريكي في بنما، مجلة السياسة الدولية، العدد98، القاهرة، تشرين الاول 1989.

2- رضا محمد هلال، السياسة الامريكية تجاه امريكا اللاتينية: ملامح التغير والاستمرار، مجلة السياسة الدولية، العدد105، القاهرة، تشرين الاول 2002.

3- الطاهر بوساحية، تدخل حلف شمال الاطلسي في كوسوفا، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 40، 2001.

4- مارتن ل. بيريبوم، التجارة والاقتصاد كقوة في العلاقات الخارجية الامريكية، مجلة اجندة السياسة الخارجية، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية، المجلد 11، العدد الاول، نيسان 2006.

5- محمد عزيز شكري، التكتلات والاحلاف الدولية في عصر الوفاق، مجلة السياسة الدولية، العدد38، القاهرة، تشرين الاول 1974.

سادساً: الصحف والمجلات

1- عادل الصفتي، سياسة القوة من مبدأ ترومان الى عقيدة بوش، جريدة الاتحاد، الامارات العربية المتحدة، العدد 5، الثالث من آب 2007.

2- نيقولا كريتور، الجذور الفكرية للهيمنة الامريكية، ترجمة فاروق سعد الدين، صحيفة البيان، الامارات المتحدة، العدد 152، الثاني والعشرين من تشرين الثاني 2002.

سابعاً: الموسوعات العربية والاجنبية

1- عبد الوهاب الكيالي واخرون، الموسوعة السياسية، ج4، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، 1994.